«الشال»: 17.142 مليار دينار الإيرادات المتوقعة للسنة المالية 2020/2019

انتهت السنة المالية 2019/2020، وللتذكير، فقد قدرت اعتمادات المصروفات، في الموازنة، بنحو 22.5 مليار دينار كويتي.

وفي هذا السياق قال تقرير «الشال» الاسبوعي: بلغت تقديرات جملة الإيرادات، في الموازنة، نحو 15.812مليار دينار كويتي، قدرت الإيرادات النفطية والغاز منها بنحو 13.863 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو87.7% من جملة الإيرادات، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.8 مليون برميل يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وسعر الصرف المعتمد 302 فلس للدولار الأمريكي، بالإضافة الى ايرادات الغاز البالغة نحو 259.4 مليون دينار كويتي، وخصم تكاليف الإنتاج المقدرة بمبلغ 3.418 مليار دينار كويتي.

وقدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1.948مليار دينار كويتي، وعليه، بلغ العجز الافتراضي، المتوقع في الموازنة، نحو6.688مليار دينار كويتي، من دون اقتطاع نسبة الـ10% من جملة الإيرادات، لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ولكن، ما يهم هو النتائج الفعلية في الحساب الختامي.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة المالية 2019/2020 –من أبريل 2019 إلى مارس –2020، نحو 61.6 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 6.6دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 12.1%عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل.

وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2019/2020أدنى بنحو 10% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية 2018/2019.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية للسنة المالية 2019/2020، بكاملها، بما قيمته نحو 15.194 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو9.6%عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة للسنة المالية بكاملها والبالغة نحو13.863 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.948 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة خلال السنة المالية بكاملها نحو 17.142 مليار دينار كويتي. ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 22.5 مليار دينار كويتي، ومن دون إقتطاع ما يرحل لإحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الإحتياطي العام أو بالإقتراض بضمان إحتياطي الأجيال القادمة، فمن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020عجزاً إفتراضياً قيمته نحو 5.4 مليار دينار كويتي.

بعد توقف الإنتاج 5 سنوات

تصدير أول شحنة نفط من المنطقة المقسومة

كشفت «عمليات الخفجي المشتركة» عن تصدير الشحنة الأولى لها من الزيت الخام، بعد توقف الإنتاج 5 سنوات.

وذكرت عمليات الخفجي أن رئيس اللجنة التشغيلية المشتركة، عازب القحطاني، أشرف من غرفة المراقبة المركزية على تحميل الناقلة «مونتي توليدو» الشحنة الأولى.

وكانت وزارة النفط الكويتية قد صدرت 4 و5 أبريل أول شحنة من نفط خام الخفجي من العمليات المشتركة في المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية، عبر الناقلة الكويتية «دار سلوى».

وكان وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد الفاضل، قد أعلن في وقت سابق، أن مؤسسة البترول الكويتية من خلال الشركة الكويتية لنفط الخليج ستصدر أول شحنة من نفط خام الخفجي من العمليات المشتركة في المنطقة المقسومة بعد انقطاع دام نحو خمس سنوات.

وقال إن كمية الشحنة التي سيتم تحميلها تبلغ نحو مليون برميل وذلك على متن الناقلة العملاقة (دار سلوى) المملوكة لشركة ناقلات النفط الكويتية ووجهتها النهائية هي الأسواق الآسيوية. وأكد أن تصدير هذه الشحنة يأتي تتويجا لجهود العاملين في القطاع النفطي والمسؤولين بحكومة دولة الكويت على مدى السنوات الماضية لإعادة الإنتاج في المنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. ووقعت السعودية والكويت، في ديسمبر الماضي، اتفاقية ملحقة باتفاقية التقسيم واتفاقية المنطقة المغمورة المقسومة لاستئناف إنتاج البترول من الحقول المشتركة، كما تم توقيع مذكرة تفاهم تتعلق بإجراءات استئناف الإنتاج البترولي في الجانبين.

إغلاق محلين تجاريين خالفا الإجراءات الاحترازية

2) –

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إغلاق محلين تجاريين تجارية لم يلتزما بالقانون والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات الاحترازية المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت التجارة في بيان لها إن فرقها التفتيشية رصدت 427 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات فضلا عن إعادة فتح محل تجاري واحد.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 80 فرعا تموينيا للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها فضلا عن تحرير 16 محضر ضبط لمحال تجارية مخالفة.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 161 شكوى عبر الخط الساخن (135) وست شكاوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 19 معاملة.

وأكدت وزارة التجارة والصناعة ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مشددة على أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة المستهليكن.

خلال شهر مارس

«كفيك»: 17.57% التراجع في أسهم دول مجلس التعاون الخليجي

في تقريرها لشهر مارس عن الأسواق المالية،أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) ان منظمة الصحة العالمية أعلنت في 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا المستجد تم تصنيفه على أنه وباء عالمي. حيث شهد هذا الشهر تراجعاً حاداً بأسعارالأصول في العالم، فقد تراجع مؤشر MSCI للأسهم العالمية مسجلاً خسارة نسبتها 13.47%– خلال هذا الشهر.

ولدعم وتحفيز الإقتصاد والأسواق الأمريكية فقد أعلن الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض معدلات الفائدة مرتان خلال شهر مارس لتصل إلى النطاق المستهدف الجديد لأسعار الفائدة والتي تتراوح ما بين ما 0% و 0.025%، والجدير بالذكر أن النطاق المستهدف في بداية الشهر كان ما بين 1.5% و 1.75%.

وقد صرح البنك الإحتياطي الفيدرالي أيضاً أنه سيبدأ بعمليات التيسير الكمي، وهي خطوة تحفيزية لضخ الأموال مباشرة في الإقتصاد من خلال شراء السندات.

ومع ذلك، فإن التدابير الذي أصدرها البنك الإحتياطي الفيدرالي لم تكن كافية لمواجهة موجة الإنخفاض الحاد في الأسواق. حيث هبط مؤشر DowJones الصناعي بنسبة–13.74% من بداية الشهر، ليسجل أسوء أداء تاريخي فصلي، حيث تراجع بنسبة–23.20% في الربع الأول لعام 2020، كما سجل أسرع إنخفاض بنسبة 20% في عشرين يوماً.

خلال شهر مارس، تراجعت أسهم دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشر MSCI GCC IMIبنسبة 17.57%. وسط مخاوف إنتشار فيروس كورونا المستجد والإنخفاضات التي شهدتها الأسواق العالمية، وكذلك مع إستمرار الخسائر من إنخفاض أسعار النفط. فأن جميع القطاعات ما عدا قطاع السلع الإستهلاكية أنهت الربع الأول السنوي في المنطقة الحمراء. وكان من أسوأ القطاعات أداءاً منذ بداية العام قطاع المواد الأساسية، فقد إنخفض بنسبة 34.1%، ويليه القطاع الصناعي بنسبة 27% وأخيراً القطاع المالي بنسبة 23%.

وحول الاسهم الليجية قال التقرير: في الكويت، إنخفض مؤشر السوق العام بنسبة 19.4% منذ بداية الشهر، لاغياً بذلك جميع المكاسب التي تم تحقيقها خلال العام. فقد كان قطاع المواد الأساسية الأسوأ أداءاً، بينما كان قطاع الإتصالات القطاع الوحيد الذي حقق مكاسب منذ بداية العام. وبالمثل فقد إنخفض مؤشر تداول الأسهم السعودي بنسبة 14.72% منذ بداية الشهر وإنخفضت جميع القطاعات ما عدا قطاع السلع الإستهلاكية وقطاع الإتصالات.

أما في قطر فكان مؤشر قطر الأقل إنخفاضاً بين أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إنخفض بنسبة 11.04% منذ بداية الشهر، وذلك بضغط تراجع جماعي لجميع القطاعات. وفي الإمارات العربية المتحدة، إنخفض مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 26.42% منذ بداية الربع السنوي وذلك بقيادة قطاع البنوك الذي سجل إنخفاضا نسبته 34.2%، وأما قطاع السلع الإستهلاكية كان أفضل أداءاً بإرتفاع نسبته 46% خلال الفترة. بينما خسر مؤشر سوق دبي المالي 35.9% منذ بداية الربع السنوي ليصبح أسوأ أداء بين دول مجلس التعاون الخليجي، متأثرا بتراجع قطاع العقارات بنسبة 43.3%، وإنخفاض قطاع النقل بنسبة 39.9%.

وفي عمان تراجع مؤشر MSM 30 بنسبة 13.4% منذ بداية الربع السنوي بقيادة القطاع المصرفي. أما في البحرين فقد انهى مؤشر سوق الأوراق المالية الربع السنوي الأول بإنخفاض نسبته 16.1% متأثراً أساساً من إنخفاض القطاع المصرفي.

أعلنت عن خفض أسعار البنزين

السعودية تدعو لإمدادات موثوقة لتسهيل تعافي الاقتصاد العالمي

أبلغ وزير الطاقة السعودي مؤتمرا لمجموعة العشرين، أنه من الضروري ضمان إمدادات طاقة ميسورة التكلفة لتسهيل تعافي الاقتصاد العالمي.

وقال وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان في كلمة لدى افتتاح اجتماع عن بعد لمجموعة العشرين، إن إمدادات الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، والتي يسهل الوصول إليها، ضرورية لتمكين الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات الرعاية الصحية، لضمان قدرتنا على دفع جهود التعافي الاقتصادي.

تحالف جديد لأوبك+

وأعلنت أوبك وروسيا ومنتجون آخرون، في إطار ما يسمى تحالف أوبك+، خططاً، لخفض إنتاج النفط أكثر من الخُمس، لكن قالوا إن اتفاقا نهائيا يعتمد على توقيع المكسيك بعد أن استكثرت التخفيضات المطلوبة منها. وقال دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، إن موسكو ترحب بالاتفاق، وأبدى أمله في أن تنضم المكسيك.وأضاف أنه يأمل أيضا أن يكون لاتفاق أوبك+ أثر إيجابي على الأسواق العالمية.

خفض سعر البنزين

على الجانب الآخر، أعلنت شركة (أرامكو السعودية) خفض سعر (بنزين 95) إلى 1.47 ريال وسعر (بنزين 91) إلى 1.31 ريال لشهر ابريل الجاري.

وقالت الشركة أن «تعديل أسعار منتجات الطاقة يتم وفقا لإجراءات حوكمة تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه».

وأضافت أن الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة «قابلة للتغيير ارتفاعا وانخفاضا» تبعا للتغيرات في أسعار التصدير من المملكة إلى الأسواق العالمية.

«المركزي المغربي»: سنعزز الاحتياطي الأجنبي رغم كورونا

لم يسلم الاقتصاد المغربي من تبعات تفشي فيروس كورونا محليا ودوليا، مع ارتباط السوق المحلية الوثيق مع الخارج، خاصة بلدان القارة الأوروبية، في قطاعات التجارة والنقل والسياحة.

وفي ضوء ذلك، بدأ البنك المركزي المغربي التدخل في محاولة منه لتخفيف أثر تفشي الفيروس على قطاعات كالتجارة الخارجية والسياحة، والسيناريوهات المختلفة لمدة بقاء الفيروس مسيطرا على مفاصل الاقتصاد.

قال محافظ المركزي، عبد اللطيف الجواهري: «إن التطورات المرتبطة بـ«كورونا» تتسارع بكيفية مقلقة.. ونحن بصدد تحديد السيناريوهات والإجراءات التي يمكن أن تخفف من تأثير الفيروس، بما في ذلك تعزيز احتياطي النقد الأجنبي».

وطمأن الجواهري السوق المحلية بالمستوى الحالي لاحتياطات العملة الصعبة (حوالي 24 مليار يورو)، قائلا إنها كافية وتغطي أكثر من 5 شهور من واردات السلع والخدمات.

لكنه اعتبر أن التطورات المرتبطة بفيروس كورونا (Covid–19) تتوالى بسرعة كبيرة.. «التطورات الحالية تخلق حالة كبيرة من عدم اليقين، ومن الصعب التنبؤ بكيفية تطور الوضع في الأسابيع والشهور المقبلة».

وتسارع الحكومة المغربية والبنك المركزي المغربي، لاتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية، بهدف احتواء التداعيات السلبية للجائحة، ومواجهة «الكساد».

«موديز» تثبت تصنيف السعودية مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكدت وكالات التصنيف العالمية قوة ومرونة الاقتصاد السعودي على رغم الأزمة الاستثنائية التي يشهدها العالم حالياً بتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، وذلك من خلال تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة. وأجرت وكالة التصنيف الائتماني موديز تحديثاً لتقريرها الائتماني للمملكة عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن المملكة تُعد ثاني أكبر منتج للنفط (بما في ذلك الغاز المكثف والطبيعي) في العالم، ولديها احتياطات كبيرة، كما تمتلك خبرة طويلة في استخراج النفط بأقل التكاليف، الأمر الذي يوفر للمملكة درجة عالية من الميزة التنافسية على منتجي النفط الآخرين.

ورفعت الوكالة تقديراتها بشأن العجز في ميزانية عام 2020 من 9 . 7 بالمئة إلى 7 . 8 بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأعلنت وكالة فيتش يوم الخميس، تأكيد التصنيف الائتماني طويل الأجل للسعودية عند A مع نظرة مستقبلية مستقرة، موضحة أن تأكيد التصنيف يعكس القوة المالية التي تتمتع بها المملكة، بما في ذلك الاحتياطيات الأجنبية العالية بشكل استثنائي، ونسبة الدين العام المنخفضة.

وأشارت وكالة التصنيف العالمية إلى أن السعودية لا تزال تمتلك أحد أكبر الأصول السيادية للدول النظيرة، مؤكدة التصنيف الائتماني طويل الأجل للسندات الأجنبية في المملكة (IDR) عند A مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفيما يخص النمو الاقتصادي، رفعت الوكالة تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة للعام الحالي إلى 4.9 بالمئة مقارنة بـ 2.0 بالمئة في تقديراتها الأخيرة التي أجرتها في شهر أكتوبر الماضي، متوقعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السعودي 4.9 بالمئة و4.7بالمئة خلال العامين 2020 و2021على التوالي.

من جانبها، أكدت وكالة إس أند بي جلوبال في شهر مارس الماضي، تصنيفها للديون السيادية للسعودية عند (A – A – 2) مع نظرة مستقبلية مستقرة، قائلة إن تقديراتها للوضع القوي لصافي أصول المملكة يبقى عامل دعم رئيسياً للتصنيفات.

وتؤكد هذه التقديرات الإيجابية لوكالات التصنيف العالمية الثقة الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي، كما تعكس قوة المركز المالي للمملكة وقدرته على مواصلة النمو ومواجهة التحديات، خصوصاً في ظل الأزمات والظروف الاستثنائية التي يشهده العالم حالياً.

صندوق النقد يوافق على قرض لتونس بـ743 مليون دولار

أعلنت تونس، أن صندوق النقد الدولي وافق على منحها قرضا بـ743 مليون دولار لمواجهة جائحة «كورونا». جاء ذلك في تصريحات لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي سليم العزابي، دون ذكر تفاصيل أخرى بهذا الخصوص.

وكان صندوق النقد عبر عن استعداده لتقديم المساعدة للدول الأعضاء الذين هم في حاجة للتمويل لموازنة مصاريفهم في مواجهة الفيروس.

وقبل أسبوعين، صرح وزير المالية التونسي نزار يعيش، أمام البرلمان، بأن صندوق النقد سيقدم لتونس مساعدة مالية في إطار حربها على «كورونا».

وفي 21 مارس أعلن رئيس الحكومة التونسية.